

حملة ضد إدوارد سعيد في أميركا بعد موته؟

فخري صالح

تبدو الحملة المسعورة التي يشنها اليمين الأميركي المتطرف في الكونغرس على مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأميركية الكبرى، مثل كولومبيا، وجورج تاون، وبرنستون، ملونة بحلم مكارثي أت من خمسينيات القرن الماضي. وإذا كان الوضع السياسي قد تغير الآن، واختلف الأعداء المفترضون، فإن مكارثي القرن الحادي والعشرين هم من اليمين الجديد، ومن أنصار شارون المتعصبين الذين تؤذيهم الصورة البشعة لإسرائيل في العديد من الأوساط الأميركية، وبخاصة الأوساط الأكاديمية المستنيرة. وما يخافه المكارثيون الجدد هو الصورة الحقيقية للإسلام كدين سمح، وهو الدين السماوي الذي ما فتى هؤلاء يشوهونه طوال عقود وعقود، حتى وصلنا إلى جعل الإسلام والعرب مرادفين للإرهاب وشن الحرب عليهما سياسياً وعسكرياً، ما قاد إلى احتلال أفغانستان والعراق في غضون أقل من ثلاث سنوات.

بدأت مناقشات الكونغرس حول موضوع دعم مراكز دراسات الشرق الأوسط بأموال الحكومة الأميركية منذ فترة قصيرة بإلهام من كتاب أكاديمي أمريكي - إسرائيلي يدعى مارتن كريمر عنوانه «أراج عاج في الرمل: فشل دراسات الشرق الأوسط في أمريكا». وكان كريمر قد تخرج من جامعة برنستون، التي تعد واحدة من قلاع الدراسات الشرق الأوسطية والعربية تحديداً في أميركا، وعمل مديراً لمركز موشيه دايان للدراسات الشرق الأوسطية والإفريقية في جامعة تل أبيب، وهو يعمل الآن رئيس تحرير «مجلة الدراسات الشرق الأوسطية»، وهي فصلية تصدر عن «منتدى الشرق الأوسط» الذي

يرأسه دانيال بايبس الذي يعد أحد مستشاري جورج بوش المقربين في موضوع الشرق الأوسط، ومن أعتى دعاة اليمين المتطرف وكارهي العرب والمسلمين في أميركا.

المداهش في هذه الحملة، التي تطالب الجامعات الأميركية ومراكز دراسات الشرق الأوسط فيها بضرورة تأييد سياسة أميركا الخارجية دون قيد أو شرط وإلقت الدعم عنها، أنها تقود حرباً شرسة على الأكاديمي والباحث والناقد الراحل إدوارد سعيد، وتتهمه بأنه صيغ الدراسات الشرق الأوسطية في الجامعات الأميركية بإفكاره التي عبر عنها في كتابه الشهير «الاستشراق»، وكذلك في كتابه «الثقافة والإمبريالية» كما في كتاباته عن فلسطين في الصحافة الأميركية والغربية، ما جعل الساحة الأكاديمية تفترق في رؤيتها للقضية الفلسطينية ونظرتها إلى الإسلام عن الرؤية السائدة لدى الإدارة الأميركية، وفي الإعلام السائد على الساحة الأميركية. ولذلك، يرى دعاة اليمين الأميركي المتطرف، في الإدارة والكونغرس وفي المؤسسة الأكاديمية الأميركية، ضرورة محاربة الأثر الذي مارسه إدوارد سعيد، بشخصه وكتاباتاته، على المؤسسة الأكاديمية الأميركية وعلى مراكز دراسات الشرق الأوسط فيها. وقد بدأت الحملة على إدوارد سعيد منذ سنوات طويلة كما نعلم؛ منذ وسمته مجلة كومنتري الصهيونية الأميركية بأنه «بروفيسور الإرهاب»، ثم عادت هذه المجلة لتشن عليه حملة شرسة محاولة تجريده من فلسطينيته، والإدعاء بأنه يكذب بشأن سيرته الذاتية ونشأته في مدينة القدس! سبب الحملة بالطبع أن إدوارد سعيد ظل طوال حياته أبرز منافع عن فلسطين ومدافع عن حقوق شعبها في كبريات الصحف ووسائل الإعلام في الغرب. كان الرجل طاقة جبارة وعقلاً يفتقلاً لا يناب، وكان انتماءه الأخلاقي

لفلسطين يغلب انتماؤه لمسقط رأسه؛ وهو ما جعله متكلماً غير مفوض باسم الشعب الفلسطيني في الصحافة والإعلام الغربيين. قوة حجته، وعمق معرفته، وقدرته على الوصل بين الثقافات الإنسانية، والمعينة الفكرية، جعلته شخصاً مرهوب الجانب في المؤسسة الأكاديمية الغربية. وكانت فلسطينية سعيد، التي انتقدتها مثقفو اليمين في الغرب وصبوا عليه جام سخطهم بسببها، قوة أخلاقية لقول الحقيقة للسلطة أينما توضع، في السياسة وفي الثقافة كذلك. ولعل كتابه المميز الخطير «الاستشراق»، الذي أصدره قبل خمسة وعشرين عاماً، أن يكون نافذته التي أطل منها على فلسطين ومأساتها، فحلل استراتيجيات الفكر الغربي في تعامله مع ما ليس غربياً ليصل، في ذلك الكتاب الذي حول مسار دراسات الآخر وأثر عميقاً في حقول بحثية ومعرفية عديدة وتيارات فكرية وأجيال من الباحثين، إلى أن مأساة الفلسطينيين نابعة من قدرة الصهاينة على بث صور نمطية للعرب والمسلمين وقدرتهم على جعل المواطن الغربي يصدق هذه الصور. ولذلك، كرس إدوارد حياته كأستاذ جامعي، ومحاضر وباحث وناقد أدبي ومفكر، ليجلو الصدا الذي راكمه الصهاينة، ومؤيدوهم في الغرب، على صورة فلسطين.

كان مشروعه الفكري والنقدي، وكذلك السياسي - الأيديولوجي، مرتبطاً إذن بتلك القوة الأخلاقية التي تمتلكها فلسطين. ولعل الهجوم المتصل عليه بعد موته ينبع من إدراك الجهات الصهيونية واليمينية الأميركية المتطرفة أن إدوارد سعيد يمثل قوة أخلاقية كبيرة قادرة على وضع فلسطين في دائرة الوعي الغربي، ومحاربة الصور النمطية التي يوسم بها العرب والمسلمون.

تمة - طبيعة العلاقة بين المجلسين الوطني والتشريعي

عن السؤال لأنها ترى أن قيام السلطة الوطنية ينسجم مع قرار المجلس المركزي الفلسطيني الذي كلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء السلطة في ١٠-١٢/١٠/١٩٩٣، وهذا القرار يحمل في طياته التأكيد على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الوطنية. ووفقاً لذلك تعد المنظمة والمجلس الوطني واللجنة التنفيذية المظلة السياسية الشرعية وذات الصفة الشمولية والدولية، في إدارة عملية الحل النهائي للقضية الفلسطينية، فيما يتعلق بالقضايا الأساسية، وهذا يلزم المجلس الوطني في الإقرار والمصادقة على الاتفاقات الدولية قبل أن تصبح ملزمة للشعب الفلسطيني. فالمجلس الوطني ليس بديلاً عن المجلس التشريعي، وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي فهو ليس بديلاً عن المجلس الوطني، إذ أن الأخير حل المشكلة بضمه أعضاء التشريعي إليه، وبهذا يصبح التشريعي همزة الوصل بين الداخل والخارج من مشاركته في المجلسين الوطني والمركزي. وباستعراض قرارات المجلس التشريعي يتبين مدى وضوح الدور التكاملية بين المجلسين الوطني والتشريعي في الداخل والخارج، ومن الأمثلة على قرارات التشريعي (١٧/٤٣ - ثانياً) و(١٥/٧٨/١-٦)، و(١/١٨/٧٨)، و(١/٢١/١٠٦)، و(١/٢٤/١٢١)، التي تهدف إلى إجراء التنسيق مع المجلس الوطني الفلسطيني.

واستناداً إلى النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن (اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني هما الجهة صاحبة الاختصاص في عقد الاتفاقات والمعاهدات وإقرارها والمصادقة عليها، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية التي سيتم التفاوض بشأنها مع الحكومة الإسرائيلية، والتي استبعدتها اتفاقات المرحلة الانتقالية من ولاية السلطة التشريعية لتبقى ضمن ولاية م.ت. ف العامة، لتمثيلها مصالح الشعب في الداخل والخارج، وما يدعم هذا الرأي هو المادة الثانية من الميثاق الوطني الذي يعتبر الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وتقرير مصيره بإرادته. وبهذا، فإن إرادة المجلس التشريعي تمثل جزءاً من إرادة الشعب الفلسطيني في حين أن الذي يعبر عن الإرادة الكلية هو المجلس الوطني الفلسطيني وهذا ما تؤكد المادة السابعة (١) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو أن المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يرسم سياستها وبرامجها ومخططاتها، بالإضافة إلى أن قانون الجنسية الذي يصدر عن المجلس التشريعي لا يجوز أن يمس بأي شكل من الأشكال بما ورد في المادة الخامسة من الميثاق الوطني من تعريف للفلسطينيين، ولا يجوز للمجلس التشريعي، أيضاً، أن يسن أي قانون يلغي أو ينقص من الحقوق الوطنية الفلسطينية دون الرجوع إلى المجلس الوطني الفلسطيني لإقراره والمصادقة عليه.

ويدعم هذا الرأي ما نصت عليه المادة (١/١٦) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، بأن تتولى اللجنة التنفيذية تمثيل الشعب الفلسطيني، وهذا يقتضي، بالطبع، أن يكون هو الجهة صاحبة الاختصاص (اللجنة التنفيذية) بعقد الاتفاقات والمعاهدات وعرضها على المجلس الوطني لإقرارها والمصادقة عليها.

واستناداً إلى ما تقدم، فإن المجلس التشريعي وفقاً لأحكام المواد الواردة في الميثاق والنظام الأساسي لمنظمة التحرير غير مختص بمناقشة البروتوكولات والمعاهدات التي تعقد م.ت.ف. بحكم تمثيها للشعب الفلسطيني الجزئي في أراضي السلطة، وبحكم عضويته في المجلس الوطني.

تمة - غزو المصطلح السياسي إلى أين؟

كيانهم «بذولة مستقلة» حسب رؤية بوش. ويتعامل الخطاب السياسي والإعلامي العربي والفلسطيني مع مصطلح «استيطان ومستوطنات». ومصدر هذا المصطلح هو إسرائيل التي تقدم الاستيطان باعتباره استيطاناً بشرياً طبيعياً في أراض بكر لا يقطن بها أحد، أو تعود ملكيتها لليهود قبل ٣ آلاف عام. وينطبق مصطلح الاستيطان أيضاً على هجرة الجماعات البشرية واستيطانها للأرض منذ تشكل المجتمعات البشرية. غير أن هذا المصطلح لا يمت بصلة لعملية اغتصاب الأرض واستغلال الموارد والمواقع الاستراتيجية وطرد السكان الأصليين - الشعب الفلسطيني-. هذه العملية اسمها «استعمار» والمستوطنات هي «مستعمرات» والمستوطنون هم مستعمرون. إن المستعمرات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية هي التجسيد الفعلي للكولونيالية الإسرائيلية ولخطرسة القوة التي تلازمها.

وهناك عشرات المصطلحات التي تستخدم بوظيفة سياسية متناقضة مع المصلحة والأهداف الوطنية، من نوع مصطلح «الإرهاب» بدل المقاومة، و«يهودا والسامرة والمناطق» بدلاً من الأراضي الفلسطينية، و«إعادة الانتشار» بدلاً من انسحاب قوات الاحتلال، و«الاستهداف» بدلاً من الاغتيال أو الإعدام الميداني بدون محاكمة. وتزايد ضخ المصطلحات السياسية الإسرائيلية أثناء الانتفاضة وبخاصة ذلك النوع من المصطلحات الذي استهدف تجريد الشعب الفلسطيني من صفاته الإنسانية. فقد درج الإعلام الإسرائيلي على عدم ذكر أسماء الضحايا الفلسطينية، وكان يقدمها كأرقام وكانها أقل درجة من الإنسان.

واستخدم جيش الاحتلال مصطلح «توسيع جوانب المستوطنات» التي كانت تعني تطهيراً عرقياً للسكان الأصليين وممتلكاتهم وأشجارهم المقيمين في تلك الجوانب. وكان استخدام مصطلح «تبادل كثيفاً للفيران» يعني إطلاق النار على مسيرات الاحتجاج التي لا تملك السلاح. وكذلك مصطلح «حي جيلو» «أحد أحياء القدس» بدلاً من مستعمرة «جيلو» المقامة على الأراضي الفلسطينية.

أخيراً لا بد من وقفة مسؤولة مع قضية المصطلحات، وهذا يستدعي التنادي للقاءات تضم ذوي الاختصاص باللغة والسياسة من أجل اعتماد مصطلحاتنا على أقل تقدير، ومن أجل وقف التغلغل السياسي والثقافي والأمني أولاً في عقولنا وثانياً على الأرض.

يتواصل الترويج الإسرائيلي للمصطلحات المسمومة في صيغة اختراق إعلامي متغلغل في مساحات واسعة من الرأي العام العالمي والرأي العام العربي والفلسطيني، وفي عقول المسؤولين الذين انجروا لاستخدام المصطلحات دون فحص وتمحيص.

تتعامل الثقافة الإسرائيلية السائدة مع الاستعمار الإسرائيلي بشكل مخالف ومعاكس للنماذج الاستعمارية الكولونيالية السابقة من أمثاله، والغريب في الأمر أن الخطاب السياسي والإعلامي العربي والفلسطيني يخلو من وسم إسرائيل بالكولونيالية وبالعكس يتم تقديمها كبلد طبيعي، وفي أهون الأحوال تقدم إسرائيل كبلد محتل، والأخطر في الأمر أن الخطاب الإعلامي الشعبي الفلسطيني والعربي أخذ يعرف الصراع باعتباره صراعاً دينياً بين الإسلام واليهود، وليس صراعاً استعمارياً بين شعوب وكولونيالية. ذلك أن الصراع الاستعماري يتوقف ويوجد له حلاً عندما يتوقف الاستعمار أو يتراجع. أما الصراع الديني «فالله وحده يعلم متى ينتهي» وتنتهي معه حرب الأديان. لقد ارتبطت النشأة الإسرائيلية بسياسة التنصل من السياق الاستعماري والوظيفة الاستعمارية، وحظرت الدولة استخدام مصطلح كولونيالية أو استعمار داخل إسرائيل وضمن علاقاتها الدولية. وفي الوقت الذي انسحب فيه الحظر علينا نحن الضحية، فإن بعض الكتاب والأكاديميين الإسرائيليين يحاولون التذكير بالكولونيالية الإسرائيلية، لكن الذكرى لم تنفعنا على الرغم من فائدتها، للأسف.

ويتداول مصطلح «الفلسطينيون» في وسائل الإعلام الإسرائيلية والعالمية والعربية والفلسطينية، ويستخدم كبديل لمصطلح الشعب الفلسطيني أو لمصطلح فلسطين. ويشاع نشره واستخدامه من قبلنا ليتصدر الخطاب الفلسطيني والعربي على أعلى المستويات السياسية والثقافية، ويسود أيضاً في الخطاب الدولي. كأن يقال المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين وليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين مثلاً. وكان يقال الدول العربية والفلسطينيين وليس فلسطين أو الشعب الفلسطيني. إن الهدف من تعميم المصطلح هو حصر الوجود الفلسطيني بمستوى أقلية تفقد لمقومات شعب له حق تقرير المصير الكامل وحق السيادة على أرضه وله حق إقامة دولته المستقلة. ولأن «الفلسطينيين» أقل من شعب، يصبح الحل السياسي المطروح لهم هو إتباعهم إدارياً واقتصادياً وسياسياً بالدولة الكولونيالية، حتى لو سمي